

## Interpretation of the present verb similarity of nouns, A temporal approach

## تفسير مشابهة الفعل المضارع للأسماء، مقارنة زمنية

Abdulrahman Mustafa Alqudah

عبد الرحمن مصطفى القضاة

Department of Arabic Language, Jazan University, Jazan,  
Saudi Arabia

قسم اللغة العربية، جامعة جازان، جازان، المملكة العربية السعودية

Received:11/10/2022 Revised:07/11/2022 Accepted: 24/11/2022

تاريخ التقديم: 2022/10/11 تاريخ ارسال التعديلات: 2022/11/07 تاريخ القبول: 2022/11/24

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير مشابهة الفعل المضارع للأسماء تفسيراً مبنياً على أساس الزمن، ليكون هذا التفسير منطلقاً من بنية الفعل المضارع التي يختلف بها عن غيره من الأفعال، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة بأنها تحاول تقديم رؤية جديدة في تفسير هذا الشبه، محاولة الإجابة عن التساؤل لماذا اجتمع للمضارع كل تلك الملامح التي تجعله مشابهاً للاسم؟ متبعاً في ذلك منهج الوصف والتحليل؛ إذ عرضت الآراء فيه والفرضيات ثم نوقشت وفق الأسس العلمية والمنطقية. جاءت الدراسة في مبحثين رئيسيين: الأول: تفسير الشبه بين المضارع والأسماء في التراث النحوي، وفيه عرض لأبرز تفسيرات النحويين لهذه المشابهة، وبعد مناقشتها تبين أنّ فيها غلبة لتوصيف الشبه على تفسيره، والثاني: الفعل المضارع والأسماء وعلاقتها بالزمن، وبدأت بعرض مفهومي الفعل والاسم جاعلاً من المفهوم منطلقاً للبحث، ومنه الاعتماد على مسألة الزمن في كلٍّ من الفعل المضارع والأسماء، كونها نقطة الاختلاف بين الأسماء والأفعال عموماً، فقام البحث على فرضية مفادها أنّ شبه الفعل المضارع للأسماء أتى من مقارنته إياها في هذه النقطة (الزمن)، ليميز بها عن غيره من الأفعال. وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، فجاء في خاتمة البحث استجماع لمفرداته التي تتظافر لتفيد بأنّ الزمن هو أساس مشابهة الفعل المضارع للأسماء .

الكلمات المفتاحية: الاسم، المضارعة، التشابه، الزمن، مشابهة المضارع، مشابهة الاسم

### Abstract:

This study aims at rendering a novel justification of the similarity between the present verb and noun. It discusses the grammarians' most prominent opinions on the similarity domains and rationale. The researcher adapted a new account for the similarity tracing the relation of each to the tense. The researcher found out that the approach between the present verb and noun is worth thoroughly studying. The methodology utilized is descriptive and analytical. The importance of the study comes from the fact that it goes beyond superficial account for the similarity between the present and noun. Rather, it accounts for what it possibly can be the essence similarity. In order to achieve this, the researcher studied both kinds of the present verb, the absolute (basic) present verb and the restricted sub-present verb.

**Keywords:** Noun, present tense, similarity, tense, present tense similar, noun similar

بشكل خاص، ولكن هذه الدراسة ليست دراسة للزمن اللغوي بالدرجة الأولى، وليس هدفها ذلك، إنما حاولت توظيف الزمن اللغوي لتحقيق هدفها.

ومن تلك الدراسات دراسة عبد القادر المهيري: (لم أعرب المضارع؟) (1978) وقد تناولت مشاهدة المضارع للأسماء تناولاً عارضاً معتمداً على تفسيرات التراث النحوي، لأن هدفه من الدراسة ليس تفسير الشبه إنما تفسير الإعراب، فناقش آراء أحمد عبد الستار الجوارى حول تفسير حالات إعراب المضارع في كتابه: (نحو الفعل) وناقش أيضاً آراء محمد الكسار بالموضوع نفسه في كتابه: (المفتاح لتعريب النحو)، وردّ عليهما وأنكر جلّ ما ذهبوا إليه لينهي نقاشه ودراسته بقوله: «لكل هذا يتعذر علينا اليوم تقديم إعراب الفعل في نظام متماسك... يعسر إذن الجواب عن السؤال الذي ألقاه في عنوان هذا البحث جواباً يبرهن على أهمية دور الإعراب في أداء معنى الفعل في العربية»<sup>(1)</sup> ورغم أنني أفدت من هذه الدراسة في بعض المواضيع، ومما عرضه من كتابي الجوارى والكسار أيضاً إلا أنها فائدة محدودة لما بين هذه الدراسات وبين دراستي من اختلاف في الهدف والموضوع.

ومن الدراسات التي أفدت منها أيضاً (زمن الفعل وزمن الصفة) محمد ناجي خليفة، 2011 وهو بحث تناول أزمنة الأفعال عموماً ومنها المضارع، ولكنه أيضاً بحث فيه عموم، ورغم صلته بموضوع دراستي إلا أن بينهما تباين جليّ في الموضوع والهدف.

وهناك دراستان أخريان أوثق صلة بموضوعي، وهما: (الدلالة الزمنية لصيغة الفعل المضارع في اللغات السامية) ليث حسن محمد: 2012م، و(المضارع ودلالته الزمانية) إجمد أبو غنيمه: 2013م، وفيهما تفصيل للدلالات الزمنية الممكنة للفعل المضارع وبثبتان أن الفعل المضارع قد يقترن بجهات الزمن الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل، ولكن الفرق الأساسي بين دراستي وهاتين الدراستين يتجلى في أمرين: أولهما أن بيان الدلالة الزمانية غاية فيهما، أما في دراستي فالدلالة الزمانية للمضارع مرحلة أثبتتها لأؤسس عليها تفسيراً منطقيّاً للتشابه بين الفعل المضارع والأسماء. وثانيهما أنني بيّنت أنّ الزمن الأساسي للفعل المضارع يمتد في جهات الزمن الثلاثة أما زمنه الفرعي فيكون بالقرائن التي قد تخصصه لجهة زمنية معينة.

وأرى أن الباحث أبو غنيمه قد وصل إلى مستوى رفيع في المقارنة بين الأسماء والأفعال ولكنه لم يتجاوز إلى نقطة الحسم، إذ يقول: «كلمة المضارع ليس لها علاقة بمدلول الزمن، فالزمن أنواع ثلاثة: ماض، وحال، ومستقبل، فالتسمية جاءت من باب المشابهة مع الاسم ولم تأت من باب إطلاق الزمن على هذا الفعل»<sup>(2)</sup> فرغم تحدّثه الدقيق عن الزمن لم ينتبه إلى أن أساس المشابهة أتت من ناحية الزمن، وأقرب إلى ذلك قوله: «إن الفعل المضارع من الناحية الزمنية ثلاث حالات لا تكون حالة منها إلا بشرط ألا تعارضها قرينة تعينها لحالة أخرى»<sup>(3)</sup>، ثم بعد ذلك يستعرض الدلالة الزمنية للمضارع في جميع الأزمنة من منطلق أن المضارع غير مستقر في زمن معين، فتناول دلالة المضارع على الماضي والحال والمستقبل، ولكنه لم يربط بين شيوع

## المقدمة:

لا يكاد يُذكر الفعل المضارع في دراسة أو تحليل إلا ويذكر شبهه بالأسماء، إذ كلّ ما فيه يدعو إلى عدم إغفال هذا الشبه؛ من تسميته بالمضارع، إلى حالاته الإعرابية، وصولاً إلى دلالاته، وجاءت هذه الدراسة لهذا الموضوع من هذا المنطلق، لتدرس حقيقة هذا الشبه وتحاول الوقوف على أعمق أسبابه.

## مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السبب الجوهرى للمشابهة بين المضارع والأسماء، إذ جلّ ما نجده في هذا الموضوع يمثل بياناً لأوجه الشبه بينهما، فالتراث النحوي والدراسات الحديثة كلاهما حين يتناول الموضوع يجيب عن التساؤل: ما أوجه الشبه بين الفعل المضارع والاسم؟ في حين تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الآخر: ما سبب مشابهة الفعل المضارع للاسم؟

## هدف الدراسة:

هدف هذه الدراسة هو محاولة تفسير الشبه بين المضارع والأسماء تفسيراً جوهرياً، وبيان أعمق أسبابه.

## فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة وجود سمة في بنية الفعل المضارع هي السبب الذي جعله يشابه الأسماء. كما تفترض أن نقطة الاختلاف الأساسية بين الأفعال والأسماء هي الزمن، لذا فلا بد من الاعتماد على الزمن في تفسير الشبه الحاصل بين المضارع والأسماء.

## منهج الدراسة:

تنتهج الدراسة من أجل تحقيق هدفها منهجاً وصفيّاً تحليليّاً؛ ففي كلّ جزئية أو فكرة منها يُذكر التصور المبدئي لها ثم تُناقش مع الاستدلال لها أو عليها ما أمكن، وتتبعها بما يناسب من أدلة وآراء وأمثلة وفرضيات، للوصول إلى النتائج.

وفي تطبيق هذا المنهج عمليّاً بدأت الدراسة بمناقشة أبرز ما قاله النحويون من أوجه الشبه بين المضارع والأسماء، واتضح أنّ تلك المقولات على - قيمتها - لم تقدّم تفسيراً وافيّاً؛ إذ كانت بمجملها وصفاً لحالة التشابه وأوجهها. فكانت الخطوة التالية من الدراسة هي الرجوع إلى مفهوم كلّ من الفعل والاسم والانطلاق منهما للمقارنة والمقاربة، وتحليل المفهومين والمقارنة بينهما اتجهت الدراسة نحو مسألة الزمن فيها بوصفها نقطة الاختلاف الأساسية بين الأفعال والأسماء، فكانت الفرضية أنّ التقارب لا يحصل إلا في حال حصول توافق عند نقاط الاختلاف، فكانت الدراسة مقارنة زمنية بينهما، بوصف الزمن هو نقطة الاختلاف بين الأفعال والأسماء.

## الدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات النحوية التي تناولت الفعل المضارع خصوصاً والأفعال عموماً، وكذلك الدراسات التي تناولت الزمن اللغوي عموماً وزمن الأفعال

على الحال والاستقبال ويتخصص إلى أحد الزميين بالقرائن السين وسوف يخصصه للمستقبل، وهذا يشابه ما هو حاصل في الاسم الذي يكون نكرة فيتخصص بـ(أل). وفي هذا الوجه ألا يمكننا القول بأن الفعل الماضي وفعل الأمر أيضا فيهما شيوع زمني؛ لكون كل منهما يدل على زمن ممتد وطويل، إذ إن الماضي المطلق دالٌّ على ما قبل الحاضر إلى السرمدية، والأمر بالاستقبال المطلق دال على ما بعد الحاضر من الأبدية، ويمكن تخصيص أيٍّ منهما بقريئة لجزء معين من هذا الزمن الطويل. فقولنا: (ذهبنا) زمنه شائع ممتد في مدى الماضي (\*)(8)، وقد يخصص بجزء معين من الزمن مثلا بقولنا: (ذهبنا أمس). على أنّ صفة الشيوع في المضارع سمة ذات أهمية بالغة تسعى الدراسة إلى توظيفها توظيفاً دقيقاً في المقاربة بين المضارع والأسماء، لكن الأنباري يقارب بين شيوع زمن المضارع وشيوع الدلالة في الاسم النكرة، وكان ينبغي أن يقارب بين الدلالة في كليهما أو الزمن في كليهما.

## 1.2: قبولهما لام الابتداء:

يقول الأنباري: «تدخل عليه لام الابتداء، كما تدخل على الاسم»<sup>(9)</sup>؛ فيرى أنّ لام الابتداء خاصة بالأسماء فلما صح دخولها على الفعل المضارع كان بذلك مشابهاً للأسماء، نحو: زيد لقائم، وزيد ليقوم. ولكن لام الابتداء تدخل على الاسم وعلى المضارع كما دُكر وتدخل أيضا الظرف أيضا كما في قوله تعالى:  $\square$  وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقِي عَظِيمٌ  $\square$  (القلم:4)، وقد تدخل على الماضي الجامد كقولنا: إن زيدا لنعم الرجل<sup>(10)</sup>. فلام الابتداء بهذا كالحروف غير المختصة إذ ليس متفقا على اختصاصها بالاسم، وإن عددناها دليلا فهل يمكننا القول قياسا على ذلك إن الماضي مشابهاً للاسم وللمضارع أيضا بدخول (ما) عليه، فنقول: (ما ذهب محمد، وما محمد موجود). وجاء في التنزيل:  $\square$  إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ  $\square$  (الحج:74)؛ فدخلت (ما) على الماضي، ودخلت على الاسم في قوله تعالى:  $\square$  وَمَا رَبُّكَ بِظَلْمٍ لِّلْعَبِيدِ  $\square$  (فصلت:46)؛ فهل نبي على هذا حكم المشابهة وتعدّه مشابهة بين الماضي والاسم؟ وهذا يطرد في جميع الحروف غير المختصة، فهي تدخل على الأسماء والأفعال. ثم إن عددنا هذا وجه شبه بترجيح اختصاص لام الابتداء بالأسماء، فالأحرى أن نعدّه نتيجة للتشابه لا سببا له، ويبقى السؤال عن السبب قائما، إذ نقول: (لماذا قبل المضارع لام الابتداء كالأسماء؟).

## 1.3: اشتراك الدلالة:

إذ يشترك في المضارع الحال والاستقبال فيشبه الاسم ذا الدلالات المتعددة الواقع في باب المشترك اللفظي، يقول الأنباري: «هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة»<sup>(11)</sup>. ويقصد بذلك المشترك اللفظي بالأسماء إذ مثل بالعين الباصرة وعين الماء.

وهنا لا بد من التساؤل: هل باب المشترك اللفظي خاص بالأسماء حتى

الزمن في المضارع وبين عدم اقتران الاسم بالزمن، ولو فعل لوصل إلى ما ترمي إليه هذه الدراسة، وهو أنّ شيوع الزمن في المضارع يشابه عدم اقتران الأسماء بالزمن وهو أساس الشبه بينهما. وبعد فإنني أؤكد أنّ الدراسات التي تتقاطع مع دراساتي كثيرة جداً، أفدت منها بما إفادة، ولكنني أؤكد أيضا أنني لم أجد دراسة تطابق دراساتي هذه أو تكاد لا بالمنهج ولا بالهدف.

## خطة الدراسة:

واقترض الموضوع أن يُطرح تحت مبحثين رئيسيين: الأول: تفسير الشبه بين المضارع والأسماء في التراث النحوي، وفيه عرض لأبرز ما قاله النحويون في هذا الموضوع ومناقشته. والثاني: الفعل المضارع والأسماء وعلاقتها بالزمن، وفيه عرض للمفهومي الفعل والاسم ومناقشة لهما، ثم بيان الزمن في الفعل المضارع بشقيه الزمن الأساسي والزمن الفرعي، ثم بيان علاقة الزمن بالأسماء. ويعقب ذلك خاتمة، وفيها ربط بين مفردات البحث ومقدماته، وعرض لنتائجه.

## 1: تفسير الشبه بين المضارع والأسماء في التراث النحوي:

وقف بعض النحاة على أوجه الشبه بين الفعل المضارع والأسماء، ومن ذلك ما قاله سيبويه (ت180هـ) قاصداً الأفعال المضارعة: «وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبد الله كَيْفَعْلُ، فيوافق قولك: لفاعل... وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق فَعْلُ اللام. وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقها هذين الحرفين معنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة»<sup>(4)</sup>. وهذا التوجيه يصف واقع الفعل المضارع ويقرر الشبه بينه وبين الأسماء ولا يُفسره أو يعلله، وهذا الواقع الموصوف يمكن أن نعدّه نتيجة لمشابهة المضارع الاسم، ويجعلنا ننطلق إلى البحث عن سبب هذا الواقع؛ فينبغي أن يُسأل عن سبب قبول المضارع اللام، وعن سبب استقامة المعنى مجلول المضارع محل اسم الفاعل أحيانا. ثم يُلاحظ أن سيبويه جعل مشابهة الفعل المضارع لأسماء الفاعلين، ثم وسّع الشبه ليشمل بقية الأسماء بذكر لام الابتداء و(أل) التعريف، ويقترض هذا القول بأنّ المضارع يضارع الأسماء عموماً. ولعلّ هذا التعميم ما قصده ابن السراج (ت316هـ) بصريح قوله: «واعلم أن الفعل إنما أعرب ما أعرب منه لمشابهته الأسماء»<sup>(5)</sup>، أي الأسماء مطلقاً، وفسّر أبو علي الفارسي (ت377هـ) إعراب المضارع بسبب صحة وقوعه موقع الاسم، بقوله: «الأفعال المضارعة ترتفع لوقوعها موقع الأسماء»<sup>(6)</sup> إذ تقول مررت برجل يقوم كما تقول مررت برجل قائم، ولكن هذا واقع أيضا يتطلب تفسيراً وبيان سبب إذ هو ناتج عن وجود الشبه.

وفي هذه المشابهة فصلّ أبو البركات الأنباري (ت577هـ) الشبه بخمسة أوجه تمثل أغلب ما جاء في التراث النحوي في هذه المسألة، وهي ليست مقتصرة على مضارعة اسم الفاعل، بل منها أوجه مضارعة للاسم مطلقاً، وفيما يلي عرض لما ذكره الأنباري ومناقشته:

## 1.1: شيوع الدلالة:

يقول الأنباري واصفاً الفعل المضارع: «أنه يكون شائعاً فيتخصص، كما أنّ الاسم يكون شائعاً، فيتخصص»<sup>(7)</sup>، ويقصد بذلك أن المضارع يدل

(\* ) وقد احتج الأنباري بمجده الفكرة التي أتحدث بها هنا على الكوفيين حينما قالوا إن المضارع شابه الاسم بدلالته على المعاني المختلفة والأمانة الطويلة.

اسم الفاعل مطابقة، ولكن هذا لم يدع إلى القول بتشابههما، ولم يجعل لفعل الأمر الذي على صيغة (فاعل) أية خصوصية تبعاً لهذا التطابق في البنية بينه وبين اسم الفاعل.

كما أنّ الفعل الماضي الذي على وزن (فاعل) يشابه بنية اسم الفاعل مشابهاً تصل إلى حدّ التطابق، ورغم هذا لم يعتد به في المشابهة، ولم يقل أحد من النحاة إنّ الماضي هنا يشبه الاسم، ولم يُمنع على هذا الوجه من الشبه أية أحكام أو استثناءات. ومحصلة القول أنّ وجه الشبه في الوزن هذا قد يدخل فيه وبدرجة أشدّ الفعل الماضي وفعل الأمر، ومع ذلك لم يُؤهل أيّاً منهما إلى مشابهة الاسم.

ومما جاء أيضاً في بيان الشبه أن ذكر الأنباري في الإنصاف تعليل الكوفيين لإعراب المضارع بقوله: «فذهب الكوفيون إلى أنه إنما أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة»<sup>(16)</sup>. ورد على تعليلهم هذا بقوله: «وقولكم (والأوقات الطويلة) تبطل بالفعل الماضي؛ فإنه كان ينبغي أن يكون معرباً؛ لأنه أطول من المستقبل»<sup>(17)</sup>، ولكن رأي الكوفيين هذا فيه الثغرات مهمّة نحو الزمن وهو الجانب الذي توليه هذه الدراسة الأهمية الأساسية، ولكن ليس من باب طول الزمن بل من باب تنوعه، ولذا كان من اليسير على الأنباري أن يرد على رأيهم بالاحتجاج بطول زمن الفعل الماضي، ولو كان الاحتجاج بأصالة تنوع الزمن وشيوعه لما يسّر نقض ما ذهبوا إليه.

ومما يلاحظ على مجمل أوجه الشبه هذه -فضلاً عما ذكر في مناقشة كلّ منها- أنّها تقدم نتيجة الشبه أو تصف واقعه، ويدخل في هذا ما قاله السهيلي (ت581هـ) أيضاً: «وليس الفعل المضارع كالماضي، لأن مضارعتة للاسم هيأته لدخول العوامل»<sup>(18)</sup>؛ فإعراب الفعل المضارع ودخول العوامل عليه تمثل وجه الشبه الأساسي، وهو نتيجة للشبه وليس سبباً له، أي أن الفعل المضارع دخلت عليه العوامل لأنه شابه الاسم، ولا نقول إنه شابه الاسم لأن العوامل دخلت عليه، ولذا ينبغي أن يكرر التساؤل بالصيغة ذاتها المطروحة سابقاً: لماذا قبل الفعل المضارع دخول العوامل عليه كما قبلت الأسماء؟ ولماذا كان للفعل المضارع هذه الخصائص المختلفة عن غيره من الأفعال؟

ولا بد هنا من القول بأنّ ما سبق من ردود ومناقشة إزاء التفسيرات والآراء لا ينبغي أن يُفهم منه الخطّ من قيمتها ولا التقليل من شأنها، كما أنني أبرأ من أن ينسب إليّ تطاول على علماء التراث الأجلاء، إنما هي تساؤلات باحث ومحاولات طالب علم يحاول الوصول إلى جواب يشفي الغليل في المسألة، وليس هذا كلام معتذر بل واقع حال، إذ إن بقية رحلة البحث سارت وفق مبادئ التراث النحوي، ومستتيرة بمصادره، وجاءت نتائجه على جدتها مبنية على أساس من التراث.

## 2: الفعل المضارع والأسماء وعلاقتها بالزمن:

بعد عرض ما قاله النحويون في المقارنة بين المضارع والأسماء، ومناقشة ما أوردوه، وجدت أن أعود للبحث بين الفعل المضارع والاسم من أساس كل

يعدّ غيرها مشابهاً لها إن دخل فيه؟ أم أنّه باب عام تدخل فيه الأسماء والأفعال على حدّ سواء؟

إنّ الإجابة على هذا التساؤل آتية من واقع الاستعمال اللغوي؛ فلو مثلنا على الفعل (كتب) في القرآن الكريم نجد العسكري (ت395هـ) يقول: إنّها على خمسة أوجه: الأول: بمعنى الفرض في قوله تعالى: ﴿وَأَبْتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (البقرة:187)، والثاني: بمعنى قضى في قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لأَعْلِينَ أَنَا وَرُسُلِي﴾ (المجادلة:21)، والثالث: بمعنى جعل في قوله تعالى: ﴿فَأَكْتَبْنَا مَعَ الشُّهُودِ﴾ (المائدة:83)، أي: اجعلنا، والرابع: الأمر في قوله تعالى: ﴿يَقُومُوا أَدْخُلُوا الأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (المائدة:21)، أي: أمركم بدخولها، والخامس: للكتابة المعروفة في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِذَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ (البقرة:282) أي: اكتبوا مبلغ اللذين<sup>(12)</sup>، وغيره كثير من الأفعال التي تدخل باب المشترك اللفظي<sup>(\*)</sup>، والنظر في هذا الباب يجد أنه يجري على الأسماء والأفعال كليهما. وعلى ذلك فلا وجهة لعدّ دلالة المشترك وجه شبه للمضارع مع الاسم، لأن لكل من المضارع وغيره من الأفعال والأسماء في هذا الباب أصالة لا مشابهة.

### 1.4: صحة الوصف بما:

يقول الأنباري: «يكون صفة، كما يكون الاسم كذلك؛ تقول: مررت برجل يضرب؛ كما تقول: مررت برجل ضارب»<sup>(13)</sup>.

ولكن العرب يصفون بالماضي أيضاً، إذ يجوز أن: «يوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب»<sup>(14)</sup>، والجملة ذات الفعل الماضي كذات الفعل المضارع، كلاهما إنشاء وليس طلباً، فيصح القول: (رأيت رجلاً يقرأ القرآن)، (رأيت رجلاً قرأ القرآن)، وجاء في التنزيل: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَحِجَّةٍ عَرْضُهَا السَّمُوتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران:133)؛ فوصف (جنة) بالماضي (أعدت)، وفي قوله تعالى أيضاً: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَفَفَعَهَا إِيْمُنُهَا﴾ (يونس:98)، وصف (قرية) بالماضي (آمنت)، وفي قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ (البقرة:134) وصفت (أمة) بالماضي (خلت). ومحصلة القول أنّ الوصف يمكن أن يأتي اسماً مفرداً وجملة ذات فعل ماضٍ أو مضارع، وعليه فلا خصوصية بين المضارع والأسماء في هذا الوجه، ولو أنّ الوصف لا يكون إلا بالاسم المفرد أو بالجملة ذات الفعل المضارع فقط لكان هذا وجه شبه خاص بين المضارع والأسماء.

### 1.5: موازنة المضارع لضبط اسم الفاعل:

فيقول الأنباري عن المضارع إنه: «يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكوته، ألا ترى أنّ (يضرب) على وزن (ضارب) في حركاته وسكوته»<sup>(15)</sup>.

وإن كان الاعتداد بهذا الوجه من الشبه ممكناً لكان فعل الأمر الذي على وزن (فاعل) مثل: (قاوم، عايل) أولى بالمشابهة من المضارع؛ فهو يطابق

(\*) كالفعل رأى والفعل قضى والفعل أقام... وغيرها كثير.

منهما وهو التعريف.

تماما ما قصده النحويون حين قالوا إنّ المضارع يفيد اقتران الحدث بزمن الحال إذا خلا من القرائن (24)(25).

ولكنّ الزمن الحاضر، مقارنة بالزمنين الماضي والمستقبل، يمكن أن نعدّه اللحظة الفاصلة بينهما، وهي لحظة متحركة أمامها المستقبل وخلفها الماضي؛ فكلّ ما سبق الحاضر هو ماضٍ، وكل ما بعده هو مستقبل. وانطلاقاً من فكرة كون الحاضر زمنًا حديثاً فاصلاً بين الماضي والمستقبل، هل يمكننا القول بأنّ الفعل المضارع الخالي من القرائن دالّ على حدث يحدث في هذا الزمن الحدّي الفاصل بين زمني الماضي والمستقبل؟ وهل هذا الزمن الحدّي يتسع لحدوث حدث مكتمل؟ فالحاضر قصير جداً ولا وجود له في الواقع اللغوي ولا يتسع لاستيعاب الحدث (26). لنفترض أنّ حدثاً يستغرق زمن حدوثه مقدار زمن نطق كلمة واحدة، إذن سينطق بعض حروفها في الماضي، وبعضها ينطق في المستقبل، فيما يُنطق أحد حروفها في الحاضر (لحظة النطق)؛ وللتوضيح أكثر نتمثل بأننا ننطق كلمة (فعل) سيكون نطق حرف الفاء في الماضي ونطق حرف اللام في المستقبل حال نطق حرف العين.

وعندما أقول: (أنا أكتب) فصحيح أنّ الكتابة تحصل في الزمن الحاضر، ولكنها غير خالية من الأزمنة الأخرى؛ فهو حدث مستمر لحظة التكلم، وهو بالضرورة بدأ قبلها بزمن طال أو قصر، ولم ينته عندها، وسيستمر بعد لحظة التكلم بوقت يطول أو يقصر حتى يكتمل؛ فالفعل المضارع ليس محصوراً في زمن الحال، وإنما يتزامن معه ويتقاطع، وهذا منسجم مع ما ذكره النحويون؛ إذ ذهب جمهور النحويين إلى أن الأصل في المضارع أنه دال على الحال والاستقبال (27)(28)(29)، وبعضهم خالف الجمهور فحمله على دلالات زمنية أخرى، ومن خالف ذلك الزجاج إذ يقول إن الحال لا يتسع لنطق كلمة ليحتج بذلك على أن المضارع دال على الاستقبال فقط (30)(31)، ورد ابن مالك عليه بأن الحال ليس الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل وإنما هو الماضي غير المنقطع وعبر عن ذلك تعبيراً دقيقاً بقوله إنّ الحال ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه (32) وما ذهب إليه ابن مالك يتفق مع تعريف سيبويه للمضارع بأنه ما هو كائن ولم ينقطع بقوله: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وتبييت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع» (33)، وهناك آراء أخرى (\*) للنحويين في زمن المضارع لكن هذا ما يهمنا هنا.

(\*) ولهم فيه «خمسة أقوال أحدها أنه لا يكون إلّا للحال وعليه ابن الطراوة قال لأنّ المُستقبل غير مُحقق الوجود فإذا قلت زيد يقوم غداً فمَعْنَاهُ يَتَوَي أن يقوم غداً الثاني أنه لا يكون إلّا للمستقبل وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة قصره فلا يسع العبارة لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حُرُوفِ الفَعْلِ صارَ مَاضِيًا وأجيب بأن مُزَادِمَ بِالْحَالِ المَاضِي غير المُتَقَطِّع لا الآن الفَاصِلَ بَيْنَ المَاضِيِ وَالمُسْتَقْبَلِ الثَّالِثَ وَهُوَ رَأْيُ الجُمهُورِ وسببويه أنه صالح لهما حقيقة فيكون مُشْتَرِكًا بَيْنَهُمَا لأنّ إطلاقه على كل منهما لا يتوقّف على مسوغ وإن ركب بخلاف إطلاقه على المَاضِيِ فَإِنَّهُ جَمَاز لتوقفه على مسوغ الرابع أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي ركب وهو المُخْتَارُ عِنْدِي بِدَلِيلِ حمله على الحال عند التجرد من القرائن وهذا شأن الحقيقة ودخول السنين عليه لإفادته الاستقبال ولا تدخل العلامة إلّا على المُشْرُوعِ كعلامات التثنية والجمع والتأنيث

فالاسم: هو كلمة تدل على معنى مستقل بذاته، غير مقترن بزمن معين، «كل ما دلّ على معنى مُفْرَدٌ تَحْتَهُ، غير مقترن بِزَمَانٍ مُحْصَلٍ فَهُوَ اسْمٌ» (19)، و«الاسم هو ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران» (20).

والفعل: هو كلمة تدلّ على معنى مستقل بذاته، مقترن بزمن معين. وهذا المفهوم يُستخلص من مجمل ما قاله النحويون بتعريفهم الفعل؛ فعرفه سيبويه (180هـ) بقوله: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وتبييت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع» (21)، وعرفه ابن الوراق (ت381هـ) بقوله: «وأما التَّوَعُّ الثَّانِي فَلُقِّبَ بِالفِعْلِ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ: ضرب، يدل على الضَّرْبِ وَالزَّمَانِ» (22)، وعرفه ابن يعيش (ت643هـ) بقوله: «فأما الفعل فكلّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان، وقد يضيف قومٌ إلى هذا الحدّ زيادةً قَيْدٍ، فيقولون: بزمان محصّل» (23)، ووفق ما سبق من تعريفات للفعل - على اختلاف تفصيلاتها وصياغتها - فإن الفعل له ركنان، وهما: المعنى (الحدث) والزمن.

وعليه فإنّ الاسم والفعل تجمعهما الدلالة على المعنى المستقل، ويفترق بينهما القرينة الزمنية؛ فالاسم خالٍ من الزمن، والفعل يتضمنه، وفي معرض بحثنا عن الشبه بين الفعل المضارع والأسماء ينبغي ألا نعتد بشأن دلالة كليهما على المعنى المستقل، لأنه شبه يجمع بين الأسماء وجميع أنواع الفعل، ولو اعتدّ به في باب الشبه لكانت جميع الأفعال والأسماء متشابهة، ولما اقتصر على المضارع، ولذا لا حاجة للمقارنة بينهما من هذا الجانب، ويبقى الجانب الآخر وهو الزمن. فبما أنّ الاسم لا يتضمن زمنًا معينًا، والفعل يتضمن زمنًا معينًا، نجد أنّ الزمن هو الذي يشكّل نقطة الاختلاف بين الأسماء والأفعال عمومًا، والتشابه يأتي من خلال تجاوز ذلك الاختلاف باتباع مبدأ المقاربة الزمنية، لذا رأيت أن تكون الدراسة قائمة على هذا المبدأ؛ بدراسة الفعل المضارع والأسماء زمنيًا.

## 2.1: علاقة الفعل المضارع بالزمن:

ويمكن عرض هذا الموضوع وفق ما يقتضيه في جزئيتين: الأولى الزمن الأساسي، والثانية الزمن الفرعي. قاصدًا بالزمن الأساسي الزمن الذي يتضمنه الفعل المضارع المجرد من القرائن، وبالزمن الفرعي الزمن الذي يتضمنه الفعل نتيجة تأثره بالقرائن.

## 2.2: الزمن الأساسي:

يدل الفعل المضارع على الزمن الحاضر دلالة افتراضية أصيلة، ويسند هذا الافتراض أنّ الأصل في الفعل الماضي الدلالة على حدث في الزمن الماضي، وفعل الأمر يدل على حدث في الزمن المستقبل، والحدّ ما بين الزمنين الماضي والمستقبل هو زمن التكلم، وهو الزمن الثالث الحاضر، وبما أن هذا الزمن غير مشمول في أي من الفعلين الماضي والأمر صحّ افتراضه أصل دلالة المضارع، فكانت الأفعال الثلاثة متقاسمة مع الأزمنة. ولعلّ هذا

وكثيراً، فهو لا يحدث في زمن معين، ولكنه يحدث في كل زمان كما في قولهم: قَبِلَ الرِّمَاءُ تَمَلُّاً الكِنَانِ»<sup>(37)</sup>؛ فصحيح أن دلالة الفعل المضارع هنا جاءت للتعبير عن حدث متكرر أو للتعبير عن أنه يمكن أن يحدث في كل حين، إلا أنه ما كان للفعل المضارع أن يحمل هذه الدلالة الزمنية في سياق ما، لو لم يكن ذلك ضمن كفاءته الأصلية التي تحتل هذه الدلالة.

ويقول عبد القادر المهيري بهذا المعنى واصفاً الفعل المضارع بقوله: «ليس في صيغته ما يقيد بزمن، وهو في حاجة إلى قيد لفظي لذلك»<sup>(38)</sup>، والقيود هي القرائن التي سنتناول بعضها في الزمن الفرعي للمضارع.

وذكر المخزومي أن صيغة المضارع تُستعمل للتعبير عن أحداث منها الحقائق الثابتة، مثل: تدور الأرض حول الشمس، وعادات الأشخاص، مثل: ينام خالد مبكراً، وتقاليده المجتمعات، مثل: يضفر البدو شعورهم<sup>(39)</sup>، وهذه أحداث كلها غير متعلقة بزمن معين، وقد يقصد بذلك أن الفعل يدل على الاستمرارية دون تحديد زمن معين، وتابع بعض الباحثين هذا الرأي، ومنهم الباحث ليث حسن بقوله: «نلاحظ أن صيغ الأفعال المضارعة: (تجري، يطعمني، يسقيني، يدي، يعيد) (\*\*\*) تدل على أحداث مستمرة مع عدم تحديد الزمن»<sup>(40)</sup>، ثم يصرح المخزومي -متحدثاً عن صيغة الفعل المضارع- بقوله إنها تعبر عن حدث، ويصف هذا الحدث بأنه: «لا يحدث في زمان خاص، ولكنه يحدث في كل زمان، ولا يُلاحظ فيه زمان معين، كقولهم: الإنسان يدبر والله يقدر، وتُقَدِّرون فتضحك الأقدار، وبالرُّبِّ يُستعبد الحُرُّ»<sup>(41)</sup>، فهل كان احتمال الفعل المضارع لهذه الدلالة الزمنية المفتوحة أمراً عابراً؟ أم أنه كما ذكر سابقاً: يدل على أنه متميز عن غيره من الأفعال - الماضي والأمر - بكفاءته من دونها على التعلق بمختلف الأزمنة. وفي هذا المعنى أيضاً ذكر الباحث عيسى حبيب أن الدلالة الزمنية المطلقة للأفعال تتمثل ببنية الفعل المضارع المجرد من النواصب والجوازم<sup>(42)</sup>، وفي هذا السياق رفض الباحث عبد الكريم البحلة عدّ الفعل المضارع مفترغاً من دلالاته الزمنية، ولكنه يؤكد على أنه كثيراً ما يأتي غير محدود بزمن معين، فيدل على زمن مستمر، مستغرقاً الماضي والحاضر والمستقبل<sup>(43)</sup>.

كما ذهب محمد ناجي خليفة إلى القول بأن: «الفعل المضارع في العربية يمكنه أن يعبر عن الزمن العام أو ما يسمى بالزمن الاستغراقي»<sup>(44)</sup>. وكل ما سبق من آراء الباحثين يؤكد أن دلالة المضارع على الزمن استثنائية إذا ما قورنت بدلالة غيره من الأفعال، فالفعل المضارع يحمل في أصله دلالة على الأزمنة كلها، وتتجلى هذه الدلالة أحياناً فيكون دالاً على الزمن المطلق دون تعيين أو دالاً على الاستمرار، وأرى أن هذه الدلالة خاصة بالمضارع دون غيره لكونه الوحيد من الأفعال الذي يتضمن الزمن الحاضر، ومنه يتمكن من الامتداد إلى الزمنين الماضي والمستقبل.

## 2.3: الزمن الفرعي:

(\*\*\*) يقصد بهذه الأفعال التي وردت في آيات قرآنية ذكرت مسبقاً، وهي (يس:37)، (الشعراء:78)، و(العنكبوت:19).

وذهب ابن رشد -في ما ينقله صاحب التذييل- إلى أن (الآن) ليس بزمن لأنه غير منقسم والحاضر عند الجمهور هو زمان يحيط به زمان مستقبل وماض قريبان من الحاضر<sup>(34)</sup>. وأخذ بهذا المعنى الرضي إذ يرى أن الحال ليس (الآن) وإنما ما على جنبتي (الآن) من الزمان، فإن قلنا: (زيد يصلي) فبعض صلاته ماض وبعضها باق<sup>(35)</sup>.

فالمضارع دالٌّ على المستقبل عند الزجاج، وابن مالك ومن قبَّله سيبويه يروونه دالاً على الحال والاستقبال، دون أن يعني ذلك انقطاعه عن الماضي، فصريح قول سيبويه أنه كائن لم ينقطع، ولذا فإنه وافق الآن غير منقطع عن الماضي ولا عن المستقبل، وهذا الفهم ما قال به ابن رشد -كما سبق- فيراه حاضرًا متصلًا بالماضي والمستقبل معًا، ورأي ابن رشد هنا يجمع بين الآراء السابقة جمعًا لطيفًا ودقيقًا، ومنه نأكد قولنا بأن المضارع إذا تجرّد من القرائن ودلّ على الحال فهو يتضمن ماضيًا ومستقبلاً يحيطان به، وهذا ما نقصده بأن المضارع فيه شيوخ زمني أصالة ودون قرائن، والقرائن تحد من هذا الشيوخ كما نرى لاحقًا. وبناء على ما سبق يمكن القول بأن الفعل المضارع يرتكز دلاليًا على نقطة الزمن الحاضر، ويمتاز بها عن غيره، ولكنه لا يخلو من امتداد إلى الزمنين الماضي والمستقبل. فالفعل المضارع متفرد بترامنه مع الحال وإن دلّ مع الحال على غيره، إذ يمكننا أن نعدّ هذا من التضمن الذي ذكره السهلي بقوله: «دلالة الفعل على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة»<sup>(36)</sup>. وفعالًا الماضي والأمر لا يتزامن أيّ منهما مع الحاضر؛ فالحدث الماضي قد يقترب من الحال أو يبتعد عنه، ولكنه لا يصح له الدخول فيه، وحصول ذلك يعني انتفاء مضيئه، والحدث المتضمن في فعل الأمر لا يحدث إلا بعد الحال، وإلا فما الحاجة إلى طلب حدوث حدثٍ هو حاصل لحظة الطلب أو قبلها<sup>(\*)</sup>.

ويبدو مما سبق أن الفعل المضارع فيه شيوخ زمني على نحو يختلف عن الاختصاص الزمني المتضمن في الفعلين الماضي والأمر؛ فالفعل المضارع يقترن بالأزمنة الثلاثة معًا، ولا يُحدّد زمنه إلا بقرينة تجعله دالاً على غير الحال، أما إن بقي على أصل دلالاته دون قرائن فهو دالٌّ على الحال، ومن خلال الحال يمتدّ إلى الماضي والمستقبل كما ذكر.

وما سبق يمكن عده مقدمة منطقية إلى ما ذهب إليه بعض المحدثين من أن الفعل المضارع يكون أحياناً غير متعلق بزمن معين؛ يقول إبراهيم السامرائي في حديثه عن الدلالات الزمنية للفعل المضارع: «ويشير إلى الحدث يقع

الخامس عكسه وعليه ابن طاهر لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرًا ثم خلا ثم ماضيًا فالمستقبل أسبق فهو أختق بالمثل ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثل». للاستزادة ينظر: (مع الهوامع 31-32)، وشرح التسهيل 18/1، وشرح الرضي 15/4، وما بعدها، والتذييل والتكميل 81/1 وما بعدها، وتمهيد القواعد 183/1 وما بعدها.

(\*) يقصد بهذا المعاني الحقيقية للأفعال، وليس المعاني المجازية التي قد يعبر بمقتضاها عن الأحداث والأزمنة بغير أصول دلالاتها، كالتعبير عن المستقبل بالفعل الماضي للدلالة على الدعاء أو للدلالة على توكيد الحدوث كما في الشرط، واستعمال فعل الأمر للحدث الحاصل بقصد التوكيد والحث... إلخ.

أما الفعل المضارع المسبوق بـ(لا) النهي، أو (لام) الأمر فيتضمن مجازاً معنى الطلب، والفعل الطلبي زمن حدوثه المستقبل، وهذا الزمن المستقبل إما أن يكون مطلقاً يشمل كل زمن بعد لحظة التكلم، كقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ (الطلاق:7)، وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالَّذِي وَالَّذِي﴾ (البقرة:264)؛ فدلالة الزمن المستقبل في هذين الفعلين ليست مقيدة، إذ يمكن أن يبدأ زمن الفعل من بعد لحظة التكلم دون انقطاع. وإما أن يكون الزمن المستقبل مقيداً كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة:185)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عٰجِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ (البقرة:187)، ففي هذين الموضوعين لا يشمل الفعل الطلبي كل زمن مستقبل وإما تقيده القرينة المتعلقة به، وكون هذه القرينة يمكن أن تتكرر فحدوثه كذلك قد يتكرر بتكرارها. وقد تكون القرينة غير متكررة، كعبارة: (لا تذهب بعد ساعة، فلتذهب غداً) فالفعل هنا زمنه المستقبل، ومقيد بزمن معين في المستقبل. ومجمل القول أن الفعل المقترن بـ(لام الأمر)، أو (لا النهي) يكون زمنه المستقبل، ويكون هذا المستقبل أحد ثلاثة: مطلقاً، أو مكرراً، أو معيئاً، وفي كل هذه الأحوال شكلت القرينة قيوداً لزمن الفعل المضارع، ويستدل بذلك أن الفعل مجرداً من قيد القرينة يكون مطلقاً بدلالته الزمنية.

ولعل مجمل ما سبق من حديثنا عن الزمن الأساسي والزمن الفرعي للمضارع يتضح في الجدول الذي أثبتته مالك مطلي في نهاية كتابه (اللغة والزمن) بعنوان (جدول بزمن اللغة العربية) حيث كانت صيغة الفعل المضارع حاضرة بوضوح في جميع الأزمنة الماضي والحاضر والمستقبل<sup>(48)</sup>.

وزيادة على ما مضى ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى جعل المضارع مفرغاً من الزمن تماماً في بعض الصيغ؛ إذ يعلق سميير استيتية على صيغة (ما يحدث هذا) التي بمعنى (لا ينبغي أن يحدث) بقوله: «... على الرغم من كون الفعل مضارعاً. فهذا الفعل في هذا السياق مفرغ من الزمن تماماً، فهو يعني بالضرورة أن هذا الحدث ليس له زمن يقع فيه»<sup>(49)</sup>. ويمكن الاكتفاء بتوضيح ما سبق من حالات، كونها تمثل مختلف الاحتمالات الزمنية التي يمكن أن يأتي عليها الحدث. وتلك الأزمنة هي الأزمنة الفرعية لأنها جاءت بقرائن قُيد الفعل المضارع بما خلافاً لأصله حين يكون مطلقاً دون قرائن.

وخلاصة القول: إنَّ الفعل المضارع مجرداً من القرائن يتداخل مع جميع الأزمنة، فدلالته المطلقة على الزمن الحاضر تجعل له امتداداً طبعياً نحو الزمنين الماضي والمستقبل، أو على الأقل عدم الانفصال عنهما، وهذا لا يكون للفعل الماضي ولا لفعل الأمر؛ لأنَّ الزمن الحاضر -وهو خاص بالفعل المضارع- يشكل حاجزاً وفاقلاً يمنعهما من الامتداد إلى زمن آخر أو الاتصال به، فلا يُمكن الفعل الماضي من الاتصال بالزمن المستقبل، ولا يُمكن فعل الأمر من الاتصال بالزمن الماضي -إلا في حالات خاصة استثنائية- ومن هنا تأتي الخصوصية للفعل المضارع عن غيره من الأفعال باختصاصه في الدخول حيز الزمن الحاضر، وهذا الحيز شكّل له نقطة

يقترن الفعل المضارع بقرائن تؤثر على دلالته الزمنية كالحروف الداخلة عليه، مثل: (م)، و(لما)، و(لا النهي)، و(لام الأمر)، و(سوف)، و(سين الاستقبال)، و(لن)، وكالظروف المتعلقة به، مثل: (الآن)، و(غداً)، و(أمس)، وفيما يلي تتناول بعض هذه القرائن وأثرها على الدلالة الزمنية للمضارع.

(م) تقترن بالمضارع فتجعله دالاً على الماضي وحده منقطعاً عن الحاضر أو على الماضي متصل بالماضي، وعبر ابن هشام عن هاتين الدالتين بالانقطاع والاتصال بقوله: «منفي (م) يحتمل الإتصال نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ (مرم:4)، والانقطاع مثل: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ (الإنسان:1)»<sup>(45)</sup>.

ووصف (م) بحرف قلب على افتراض أنها تقلب زمن الفعل قد لا يكون دقيقاً؛ لأن الفعل لم يكن دالاً على المستقبل فقط حتى نقول بانقلابه زمنياً إلى الماضي، ولم يكن بالتجرد منها دالاً على الحاضر والمستقبل فقط حتى نقول بتغير جهته وامتداده، بل الفعل كان في أصله ذا إمكانية للدلالة على ثلاثة الأزمنة؛ فمن يقول: (أنا أفعل كذا) فهو يقوم بالفعل في الحال (لحظة التكلم)، وكما يقتضي منطق الزمن فيما أسلفنا أن الفعل الحاصل زمن التكلم يكون ممتداً إلى زمن قبل التكلم وزمن بعده، وهذا الامتداد جعل فيه إمكانية للدلالة على ثلاثة الأزمنة، أما في (أنا لم أفعل كذا) فانحصر الفعل عن إمكانية الدلالة على الزمن المستقبل، وصار يمكن أن يدل على زمن الحال وما سبقه من زمن ماضٍ، ويمكن استبعاد إمكانية الدلالة على زمن الحال أيضاً إن قيل: (أنا لم أفعل كذا أمس) إذ: «يجوز انقطاع نفيها دون الحال، نحو: لم يضرب زيد أمس، لكنه ضرب اليوم»<sup>(46)</sup>، ولكن هذا التخصيص تأتى بقرينتين: قرينة (م) حصرته عن زمن المستقبل، وقرينة (أمس) حصرته عن الزمن الحاضر، فالزمن الماضي موجود في المضارع أساساً ولكنه تجلّى فيه حينما حصرته (م) عن زمن المستقبل، وزاد تجلياً حينما قضت قرينة أخرى (أمس) بحصره عن الحاضر؛ فصار خالصاً للدلالة على الزمن الماضي بل لزمن محدد من الماضي، وهذا يؤكد ما ذكر سابقاً بأن الفعل المضارع يتضمن في أصله دلالة على الحاضر والماضي والمستقبل، والقرينة تقيده عن بعض الدلالات الزمنية ليخلص إلى غيرها.

(لما) تنفي حدوث الفعل في الزمنين الماضي والحاضر مطلقاً: «منفيها مُسْتَمَرُّ النَّفْيِ إِلَى الْحَالِ»<sup>(47)</sup>، ولا تتقبل (لما) قرينة تحدد أحد هذين الزمنين، فحين أقول: (لما أفعل كذا) فإنني أنفي حدوث الفعل في الزمنين الماضي والحاضر معاً، ولا يصح أن أقول: (لما أفعل كذا أمس)، فهي تلزم الفعل بدلالة زمنية مفتوحة من الحاضر إلى الماضي، وهذا دليل آخر على شيوع الزمن في الفعل المضارع بدلالته على زمنين بوجود قرينة تقيده، وبدونها يمكن أن يكون مطلق الدلالة الزمنية، ورغم ما بين (م)، و(لما) من اختلاف فإنهما يشتركان في حصر الفعل المضارع عن الدلالة على الزمن المستقبل. وفي هذا تخصيص زمني له، والتخصيص عارض وانعدامه يعني تمكنه من الدلالة على العموم الزمني وهذا ما سبق الحديث عنه في الزمن الأساسي للمضارع.

اتصال بالأزمنة الأخرى، في حين شكّل لغيره نقطة فصل.

مسؤول الآن، ومسافر غدًا، وقويّ اليوم...، وبهذا قال ابن يعيش: «الحديث لا يكون إلا في زمان، لكنّ زمانه غير متعين كما كان في الفعل»<sup>(56)</sup>، فلا بد للأسماء التي تدل على الحدث من زمن تتعلق به وتحدث فيه، ويكون هذا الزمان مطلقًا ما لم يتعين بقرينة، والزمن المطلق هذا يذكّرنا بزمن المضارع الحالي من قيود القرائن.

وهناك صنف آخر من الأسماء لا يتعلق بالزمن مطلقًا، ويشمل الأسماء التي لا تتضمن معنى الحدث، أي التي تدل على الذات (الجنّة)، وما يدعم عدم إمكانية اقتراحها بالزمن أنه لا يصح الإخبار عنها باسم الزمان. ويتجلى التعليل والتمثيل على ذلك بقول سيبويه: «ألا ترى أنّك لا تقول: زيدٌ حينٌ يأتي؛ لأنّ (حينٌ) لا تكون ظرفاً لزيد. وتقول: الحُرُّ حينٌ تأتي، فيكون ظرفاً، لما فيه من معنى الفعل. وجميع ظروف الزمان لا تكون ظرفاً للجنّة»<sup>(57)</sup>، فاسم الذات (الجنّة) لا يتضمن معنى الحدث؛ ولذا لا يستقيم تعلقه بالزمن، وإن ورد شيء من ذلك فرود إلى التأويل والتقدير كـ«أن يشابه اسمُ العين اسمَ المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت، نحو (اللّيّلة الهلال)، و(الرطب شهري ربيع)»<sup>(58)</sup>، أي بتقدير اسم معنى: طلوع الهلال ونضح الرطب، فمنع الإخبار بالزمن عن الجنّة، لعدم تحقق الإفادة من ذلك، ويؤول المنع إن تحققت الفائدة، وتحقق الفائدة إن أمكن تأويل الكلام وتقدير اسم يتضمن الحدث، ولعل هذا ما قصده المراد بقوله: «فأما قولهم اللّيّلة الهلال ولا يجوز اللّيّلة زيد لأن ظرف الزمان لا تتصمّن الحدث، وإمّا استقام هذا لأن فيه معنى الحدوث إمّا يُريد اللّيّلة يحدث الهلال فللمعنى صلح»<sup>(59)</sup>.

ومن أدلة عدم اقتران اسم الجنّة بالزمن عند النحويين أنه لا يجوز السؤال عنه بـ(متى) لأن السؤال بما يقتضي أن يكون الجواب زمناً، فلا يصح أن نقول: متى القلم؟ ويصح أن نقول متى السفر؟ لأنّ اسم الجنّة لا يدلّ على حدث كمي تسأل عن زمن حدوثه، وإن استقام ذلك فموسوغه تقدير حدث يتعلق به كما ذكر سابقاً في الإخبار عن الجنّة بالزمن. وما ذكره ابن السراج بشأن (متى) بقوله: «كل ما جاز أن يكون جواب (متى) فهو زمان يصلح أن يكون ظرفاً لفعل»<sup>(60)</sup>، يشمل الأسماء التي تتضمن الحدث أيضاً، فنقول: متى نسافر؟ ومتى السفر؟ ولا نقول: متى السيارة؟ إلا إذا كان السؤال عن حدث مضمّر يتعلق بـ(السيارة) كوصولها أو انطلاقها، أمّا إن كان السؤال عن ذات السيارة فلا يصح أن يكون السؤال بـ(متى).

وخلاصة القول في زمن الاسم أنّ الأسماء في هذا المجال صنفان: الأول الاسم الدالّ على حدث كالمصادر والمشتقات وهذا يمكنه التعلق بزمن معين، فيتعين بالقرائن التي تقيده، وبانعدام القرائن يكون هذا الصنف من الأسماء مطلق العلاقة مع الزمن، أو بعبارة أخرى مفتوحاً على كلّ الأزمنة كأن نقول: (الصدق موجود) أي: في كل زمان فالصدق اسم يتضمن حدثاً وحيناً ورد دون قرينة تحدد له زمناً فهم منه إمكانية

وتأتي بعض القرائن فتقيّد إمكانية هذا الامتداد الزمني، فتجعل الدلالة الزمنية للفعل المضارع غير مفتوحة على كل الأزمنة كما افترضت هذه الدراسة أو غير مفتوحة على الحاضر والمستقبل كما هو أساسها عند النحويين، فبقيد القرينة قد يصبح الفعل المضارع دالاً على الحاضر والماضي، مثل: (لما أفعل)، و(لم أفعل)، أو الماضي وحده، مثل: (لم أفعل أمس)، أو المستقبل وحده، مثل: (لن أفعل)، وهذا يعيدنا إلى القول: بما أن هذه القرائن تقيّد الزمن وتخصّصه فإنّ انعدامها يطلقه ويعممها.

#### 2.4: علاقة الأسماء بالزمن:

تتفق تعريفات الاسم كما سبق على أنه لفظ يدلّ على معنى مستقل بذاته غير مقترن بزمن معين، ووجدت هنا أن أورد كلاماً مفصلاً للسراي (ت368هـ) في الحديث عن علاقة الاسم بالزمن، إذ يقول: «كلّ شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل، من مضيّ أو غيره فهو اسم. فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم البتّة، ولا يدخل فيه غير اسم»<sup>(50)</sup>، ولا بد هنا من التنبيه إلى عبارة: (دلّ لفظه) أي أن الدلالة على الزمن ليست موجودة في بنية الاسم كما هو الفعل. أمّا إن كان للاسم معنى مقترن بزمن معين فهذا لا يساويه بالفعل لأنّ ذلك يتحصل من السياق والقرائن الخارجية، إذ «يجب عند دراسة الدلالة الزمنية لبعض الأسماء عدم النظر إليها بوصفها صيغاً مجردة من السياق؛ لذلك تنبه النحاة القدماء إلى الدلالة الزمنية لبعض الأسماء عندما درسوها داخل سياقات مختلفة»<sup>(51)</sup>، فالفعل دلّ على الزمن أصيلة لا تتطلب سياقاً، وإن كانت بعض القرائن السياقية تؤدي وظيفة في تعيين زمن الفعل فإنّ دلّ على الزمنية لا تتوقف على وجودها؛ فإن قلت: كتب زيد درساً، دلّ الفعل على الزمن الماضي دون حاجة للسياق في تحديد الزمن، وهذا لا يكون مع الأسماء. فالفعل يحمل دلّته الزمنية في بنيتها، أما إن اقترن معنى الاسم بزمن معين فإنما يكون له ذلك من سياقه لا من ذاته، «صفة الفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة وصفة التفضيل والصفة المشبهة فكل هذه الصفات تخضع للقرينة في إفادة الزمن»<sup>(52)</sup>؛ ولذا فإنني أرى أن من الأصوب القول بأن الفعل يدلّ على الزمن ويتضمنه، أما الاسم فلا يدلّ عليه وإنما قد يتعلق به أو يقترن.

والمصادر أيضاً لا تدل على الزمن بذاتها، فـ«الفعل دالّ على مصدر وزمان، والمصدر يدل على نفسه فقط»<sup>(53)</sup>؛ إذ يتعين زمن المعنى الذي تتضمنه من القرائن الموجودة في السياق «والمصدر كذلك حين يدخل في علاقات سياقية كالإسناد والتعدية يفيد معنى الزمن بحسب القرينة»<sup>(54)</sup>، فقد «يدل المصدر على زمن مخصوص، ماضٍ أو حاضر أو مستقبل، وذلك وفق القرائن السياقية»<sup>(55)</sup>، فالمصادر والمشتقات إذن يمكنها أن تتعلق بزمن معين بواسطة القرائن السياقية فيتعين زمن حصول الحدث الذي تتضمنه. فنقول مثلاً: الاحتفال غدًا، فتحدد زمن الاحتفال بالقرينة (غدًا)، ولم يكن ذا علاقة بزمن معين دونها. ومثل ذلك: أنت

المضارع للأسماء، إلا أنه لا يشفي غليل الدارس من التساؤل: لماذا حصل ذلك الشبه أساسًا؟

- دلالة الفعل المضارع على الزمن تتميز عن دلالة غيره من الأفعال، إذ يحمل في أصله دلالةً على الأزمنة كلها، لأنه تفرّد بالدلالة على الزمن الحاضر، وهذا ما مكّنه من الامتداد إلى الزمنين الماضي والمستقبل.

- يمكننا أن نعدّ القرائن التي تتصل بالفعل المضارع قيودًا تحصره عن بعض الأزمنة التي يمكنه الدلالة عليها أصالة، فتقيّد إمكانية هذا الامتداد الزمني، فتجعل الدلالة الزمنية للفعل المضارع غير مفتوحة على كل الأزمنة، إذ قد يمحصر عن المستقبل فيدل على الحاضر والماضي فقط، مثل: (لَمَّا أَفْعَلُ)، و(لَمْ أَفْعَلُ)، أو الماضي وحده، مثل: (لَمْ أَفْعَلْ أَمْسَ)، أو المستقبل وحده، مثل: (لَنْ أَفْعَلُ)، وهذا يعني أنه: إن كانت القرائن قيودًا لزمن المضارع فإنّ انعدامها إطلاق له.

- الأسماء لا تدلّ على الزمن، ولكن بعضها قد يتعين له زمن، فهي من حيث تعلقها بالزمن صنفان: الأول الاسم الذي يمكنه التعلق بزمن معيّن، وهو الذي يتضمن معنى الحدث بالمصادر والمشتقات، فيتعيّن له زمن بالقرائن، وبانعدام القرائن يكون هذا الصنف من الأسماء مطلق العلاقة مع الزمن، أو بعبارة أخرى مفتوحًا على كل الأزمنة، فالحدث المتضمن فيها لا بدّ له من زمن حدوث معيّن أو غير معيّن. والثاني الاسم الذي لا يتعلق بالزمن أبدًا وهو اسم الذات (الجنّة) لأنّه لا يتضمن معنى الحدث.

- بما أن من خصائص الفعل المضارع إمكانية حصوله في الزمن بكلّ جهاته الحاضر والماضي والمستقبل فهذا يعني أنه يمكن أن يدل على معنى غير مقترن بزمن معيّن، وبهذا فهو يشبه الأسماء عمومًا من حيث كونها تدل معنى غير مقترن بزمن معيّن، وحين يعيّن زمنه بالقرائن يكون مشابهاً للأسماء التي تتضمن معنى الحدث حين تقترن بقرينة تعيّن زمنًا لحدوثها. هذا والله أعلم. والحمد لله رب العالمين.

### الإفصاح والتصريحات:

**تضارب المصالح:** ليس لدى المؤلفون أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

**الوصول المفتوح:** هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي (CC BY- NC 4.0)، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط ترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0>

الدلالة على كل زمن في الماضي والحاضر والمستقبل، ولو قلت (الاختبار غداً) فعينت الزمن وقيدته بالقرينة، فالحدث المتضمن في هذا الصنف من الأسماء لا بدّ له من زمن حدوث قد يعيّن السياق فيكون مقيداً وقد لا يعيّن فيكون مطلقاً. والثاني اسم الذات (الجنّة) فلائنه لا يتضمن حدثاً فلا يتعلق بالزمن أبداً، لأنّ الجنّة تتعلق بالثبات والاستقرار وهذا يتطلب ظرف المكان فقط.

### 3: الخاتمة والنتائج:

تجلى في البحث الأول من هذه الدراسة أبرز ما ذكره النحويون في تفسير الشبه بين المضارع والأسماء، وكان جلّ تلك التفسيرات يقف عند توصيف الشبه وتبيين أوجهه، ليطلّ بعدها السؤال مُلِحاً لماذا حصل ذلك الشبه؟ ومحاوله الباحث في الإجابة عن هذا السؤال افترض أنّه لا بد من أن يكون في بنية المضارع ما يميزه عن سائر الأفعال ويقربه من الأسماء، ولذا انطلق في البحث الثاني من مفهوم كلّي من الاسم والفعل وصب الاهتمام على مسألة الزمن التي تمثل النقطة الفارقة الأساسية بينهما - وهذا ما يتفق عليه النحويون أساساً - فرأى الباحث أنه لا بدّ من بحث أساس الشبه من خلال هذه النقطة، فمشابهة قسم معيّن من الأفعال للأسماء ينبغي أن يكون بمقارنته لها في تلك النقطة الفارقة، وبجسر الهوة بينه وبينها. وبناء على هذه الفرضية جرى البحث، فبيّن أنّ المضارع في أساسه شائع الدلالة الزمنية، وهذا خاص بالمضارع دون غيره من الأفعال؛ إذ يدلّ عمومًا على الزمن الحاضر (الحال) دون انفصال عن الزمنين السابق (الماضي) واللاحق (المستقبل) وهذا يمكنه من الامتداد نحو كلّي منهما، فهو بذلك يمكن أن يتضمن الأزمنة الثلاثة أو على الأقل لا ينفصل عنها، ما لم تحصره القرائن في زمنين أو زمن واحد فقط. وبذا يكون الشيوخ الزمنيّ صفة أصيلة في المضارع، والشيوخ الزمنيّ هذا يجعله يتفقت من مفهوم الفعل الذي يقتضي الاقتتان بزمن معيّن، وكأنه يصح أن نعرف الفعل المضارع عمومًا بأنه لفظ يدل على معنى مقترن بزمن مطلق (غير معيّن). وكون الأسماء لا تقترن بزمن معيّن، فإنّ الفعل المضارع بمذه الحال قد شابه الأسماء عمومًا، كما بيّن في الحديث عن الزمن الأساسي للمضارع.

ثم أوضحت الدراسة أنّ الأسماء تأتي على قسمين: أحدهما يمكن أن يتعلق بالزمن كالمصادر والأوصاف المشتقة، لتضمّن الدلالة على الحدث. وآخر لا يتعلق بالزمن وهو اسم الذات (الجنّة) لأنه لا يتضمن الدلالة على الحدث. والقسم الأول من هذه الأسماء قد يتعلق بقرائن زمنية فتتعيّن علاقته مع الزمن تبعًا لها، وهذا أيضا وجه شبه آخر بين المضارع وهذا القسم من الأسماء بشكل خاص؛ إذ إنّ المضارع قد يُعيّن زمنه بالقرائن، كما بيّن في الحديث عن الزمن الفرعي للمضارع.

### 3.1: النتائج:

وفيما يلي بيان أبرزها:

- رغم أهمية ما جاء في التراث النحوي من حديث عن مشابهة الفعل

## قائمة المراجع والإحالات:

- (22) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس. علل النحو، ص138، (مرجع سابق).
- (23) ابن يعيش. شرح المفصل. تقديم: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م، 2/204.
- (24) الأسترآبادي، الرضي. شرح الكافية. تحقيق: يوسف حسن عمر، د.ط، د.م: مؤسسة الصادق للنشر، 1398هـ، 4/16.
- (25) الأندلسي، أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: حسن هندايوي، ط1، دمشق: دار القلم، 1997م، 1/90.
- (26) دلوم، محمد. الفعل ودلالته على الزمن ووظيفته الإخبارية عند سيبويه. مجلة الحكمة، الجزائر، العدد 9، 2011م، د.ت.
- (27) الأندلسي، أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 84/1، (مرجع سابق).
- (28) ناظر الجيش، محمد بن يوسف. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. تحقيق: علي محمد فاخر، ط1، القاهرة: دار السلام، 1428هـ، 1/183.
- (29) السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م، 1/31.
- (30) الأندلسي، أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 82/1، (مرجع سابق).
- (31) ناظر الجيش، محمد بن يوسف. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 183/1، (مرجع سابق).
- (32) ابن مالك، جمال الدين. شرح تسهيل الفوائد. تحقيق: عبد الرحمن السيد، وآخرون، ط1، د.م: دار هجر للطباعة والنشر، 1990م، 1/18.
- (33) سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، 12/1، (مرجع سابق).
- (34) الأندلسي، أبو حيان، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 81/1، (مرجع سابق).
- (35) الأسترآبادي، الرضي. شرح الكافية، 16/4-17، (مرجع سابق).
- (36) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله. نتائج الفكر في النحو، ص52، (مرجع سابق).
- (37) السامرائي، إبراهيم. الفعل: زمانه وأنيته. د.ط، بغداد: مطبعة العاني، 1966م، ص32.
- (38) المهيري، عبد القادر. لم أعرب الفعل المضارع. ص18، (مرجع سابق).
- (39) المخزومي، مهدي. في النحو العربي نقد وتوجيه. ط2، بيروت: دار الرائد العربي، 1986م، ص157.
- (40) ليث، حسن محمد. الدلالة الزمنية لصيغة الفعل المضارع في اللغات السامية، (دراسة لغوية مقارنة). مجلة المورد، وزارة الثقافة العراقية، مجلد 39، العدد 2، 2012م، ص112.
- (41) المخزومي، مهدي. في النحو العربي نقد وتوجيه، ص157، (مرجع سابق).
- (42) حبيب، عيسى سليمان. إعراب الفعل. مجلة اللسان العربي، العدد 30، 1988م، ص63.
- (43) البهلة، عبد الكريم. إعراب الفعل المضارع وبنائه بين النحاة القدماء والمحدثين. مجلة جامعة ذمار للدراسات والبحوث، العدد 10، 2009م، د.ت.
- (44) خليفة، محمد ناجي حسن. زمن الفعل وزمن الصفة. مجلة أبحاث لسانية، العدد 29، 2011م، ص114.
- \* (مرتبة بحسب تسلسل ورودها في البحث).
- (1) المهيري، عبد القادر. لم أعرب الفعل المضارع. حوليات الجامعة التونسية. العدد 16، 1978م، ص26.
- (2) أبو غنيم، إسماعيل. الفعل المضارع ودلالته الزمانية. مجلة الجامعة الأسلمية الإسلامية، المجلد 10، العدد 19، 2013م، ص231.
- (3) المرجع السابق. ص232.
- (4) سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م، 1/14.
- (5) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي. الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م، 2/146.
- (6) الفارسي، أبو علي. الإيضاح العضدي. تحقيق: حسن شاذلي فرهود، د.ط، د.م: دن، 1969م، ص308.
- (7) الأنباري، أبو البركات كمال الدين. أسرار العربية. ط1، د.م: دار الأرقم بن أبي الأرقم، 1999م، ص49.
- (8) الأنباري، أبو البركات كمال الدين. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1، د.م: المكتبة العصرية، 2003م، 446/2.
- (9) الأنباري، أبو البركات كمال الدين. أسرار العربية، ص49، (مرجع سابق).
- (10) ابن هشام، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط6، دمشق: دار الفكر، 1985م، ص301.
- (11) الأنباري، أبو البركات كمال الدين. أسرار العربية، ص49، (مرجع سابق).
- (12) العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله. الوجوه والنظائر. حققه وعلق عليه: محمد عثمان، ط1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2007م، ص406-407.
- (13) الأنباري، أبو البركات كمال الدين. أسرار العربية، ص49، (مرجع سابق).
- (14) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو. المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: علي بو ملح، ط1، بيروت: مكتبة الهلال، 1993م، ص110.
- (15) الأنباري، أبو البركات كمال الدين. أسرار العربية، ص49، (مرجع سابق).
- (16) الأنباري، أبو البركات كمال الدين. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، 446/2، (مرجع سابق).
- (17) المرجع السابق، 446/2.
- (18) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله. نتائج الفكر في النحو. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م، ص110.
- (19) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس. علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1999م، ص139.
- (20) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو. المفصل في صنعة الإعراب، ص23، (مرجع سابق).
- (21) سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، 12/1، (مرجع سابق).

- almktbh al'esryh, 2003m, 2/446.
- (9) Alanbary, abw albrkat kmal aldyn. asrar al'erbyh, s49, (mrj'e sabq).
- (10) Abn hsham, 'ebd allh bn ywsf. mghny allbyb 'en ktb ala'earyb. thqyq: mazn almbark, wmhmd 'ely hmd allh, t6, dmshq: dar alfkr, 1985m, s301.
- (11) Alanbary, abw albrkat kmal aldyn. asrar al'erbyh, s49, (mrj'e sabq).
- (12) Al'eskry, abw hlal alhsn bn 'ebd allh. alwjwh walnza'er. hqqh w'elq 'elyh: mhmd 'ethman, t1, alqahrh: mktbh althqafh aldynyh, 2007m, s406-407.
- (13) Alanbary, abw albrkat kmal aldyn. asrar al'erbyh, s49, (mrj'e sabq).
- (14) Alzmkhshry, abw alqasm mhmwd bn 'emrw. almfsf fy sn'eh ale'erab. thqyq: 'ely bw mlhm, t1, byrwt: mktbh alhlal, 1993m, s110.
- (15) Alanbary, abw albrkat kmal aldyn. asrar al'erbyh, s49, (mrj'e sabq).
- (16) Alanbary, abw albrkat kmal aldyn. alensaf fy msa'el alkhlaf byn alnhwyyyn albsryyn walkwfyyn, 2/446, (mrj'e sabq).
- (17) Almrj'e alsabq, 2/446.
- (18) Alshlyly, abw alqasm 'ebd alrhmn bn 'ebd allh. nta'ej alfkr fy alnhw. t1, byrwt: dar alktb al'elmyh, 1992m, s110.
- (19) Abn alwraq, mhmd bn 'ebd allh bn al'ebas. 'ell alnhw, thqyq: mhmwd jasm mhmd aldrwysh, t1, alryad: mktbh alrshd, 1999m, s139.
- (20) Alzmkhshry, abw alqasm mhmwd bn 'emrw. almfsf fy sn'eh ale'erab, s23, (mrj'e sabq).
- (21) Sybwyh, 'emrw bn 'ethman. alktab, 1/12, (mrj'e sabq).
- (22) Abn alwraq, mhmd bn 'ebd allh bn al'ebas. 'ell alnhw, s138, (mrj'e sabq).
- (23) Abn y'eysh. shrh almfsf. tqdym: aldktwr emyl bdy'e y'eqwb, t1, byrwt: dar alktb al'elmyh, 2001m, 2/204.
- (24) Alastrabady, alrdy. shrh alkafyh. thqyq: ywsf hsn 'emr, d.t, d.m: m'essh alsadq llshr, 1398h, 4/16.
- (25) Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl. thqyq: hsn hndawy, t1, dmshq: dar alqlm, 1997m, 1/90.
- (26) Dlwm, mhmd. alf'el wdlalth 'ela alzmw wwyfth alekhbaryh 'end sybwyh. mjlh alhkmh, aljza'er, al'edd 9, 2011m, d.t.
- (27) Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, 1/84, (mrj'e sabq).
- (28) Nazr aljysh, mhmd bn ywsf. tmhyd alqwa'ed bshrh tshyl alfwa'ed. thqyq: 'ely mhmd fakhr, t1, alqahrh: dar alsalam, 1428h, 1/183 .
- (29) Alsytwy, jlal aldyn. hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e. thqyq: ahmd shms aldyn, t1, byrwt: dar alktb al'elmyh, 1998m, 1/31.
- (30) Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktab altshyl, 1/82, (mrj'e sabq).
- (31) Nazr aljysh, mhmd bn ywsf. tmhyd alqwa'ed bshrh tshyl alfwa'ed, 1/183, (mrj'e sabq).
- (32) Abn malk, jmal aldyn. shrh tshyl alfwa'ed. thqyq: 'ebd alrhmn alsyd, wakhrwn, t1, d.m: dar hjr lltba'eh walnshr, 1990m, 1/18.
- (45) ابن هشام، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 367، (مرجع سابق).
- (46) الأسترياذي، الرضي. شرح الكافية، 83/4، (مرجع سابق).
- (47) ابن هشام، عبد الله بن يوسف. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 367، (مرجع سابق).
- (48) المطلي، مالك. الزمن واللغة. د.ط، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ص307-309.
- (49) استيتية، سمير. اللسانيات. ط2، إربد: عالم الكتب الحديث، 2008م، ص156.
- (50) السيراقي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. شرح كتاب سيبويه. تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م، 1/15.
- (51) قوقرة، محمد حسن. الدلالة الزمنية للأسماء في اللغة العربية. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مجلد 42، العدد 1، 2015م، ص15.
- (52) تّمّام، حسان. اللغة العربية معناها ومبناها. د.ط، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1994م، ص254.
- (53) السيراقي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. شرح كتاب سيبويه، 15/1، (مرجع سابق).
- (54) تّمّام، حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص254، (مرجع سابق).
- (55) قوقرة، محمد حسن. الدلالة الزمنية للأسماء في اللغة العربية، ص15، (مرجع سابق).
- (56) ابن يعيش. شرح المفصل، 204/4، (مرجع سابق).
- (57) سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، 136/1، (مرجع سابق).
- (58) السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 322/1، (مرجع سابق).
- (59) المرزد، أبو العباس. المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيم، ط2، بيروت: عالم الكتب، 1979م، 351/4.
- (60) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي. الأصول في النحو، 190-191، (مرجع سابق).

### List of sources and references

- (1) Almhyry, 'ebd alqadr. lm a'erb alf'el almdar'e. hwlyat aljam'eh altwnsyh. al'edd 16, 1978m, s26 .
- (2) Abw ghnyh, emhmd 'ely. alf'el almdar'e wdlalth alzmanyh. mjlh aljam'eh alasmryh aleslamyeh, almjld 10, al'edd 19, 2013m, s231.
- (3) Almrj'e alsabq. s232.
- (4) Sybwyh, 'emrw bn 'ethman. alktab. thqyq: 'ebd alsalam mhmd harwn, t3, alqahrh: mktbh alkhanyj, 1988m, 1/14.
- (5) Abn alsraj, abw bkr mhmd bn alsry bn shl alnhwy. alaswl fy alnhw. thqyq: 'ebd alhsyn alftly, t3, byrwt: m'essh alsalsh, 1996m, 2/146.
- (6) Alfarsy, abw 'ely. aleydah al'eddy. thqyq: hsn shadly frhwd, d.t, d.m: d.n, 1969m, s308.
- (7) Alanbary, abw albrkat kmal aldyn. asrar al'erbyh. t1, d.m: dar alarqm bn aby alarqm, 1999m, s49.
- (8) Alanbary, abw albrkat kmal aldyn. alensaf fy msa'el alkhlaf byn alnhwyyyn albsryyn walkwfyyn, t1, d.m:

alawl fy alnhw, 1/190-191, (mrj'e sabq).

- (33) Sybwyh, 'emrw bn 'ethman. alktab, 1/12, (mrj'e sabq).
- (34) Alandlsy, abw hyan, altdyyl waltkmyl fy shrh ktaw altshyl, 1/81, (mrj'e sabq).
- (35) Alastrabady, alrady. shrh alkafyh, 4/16-17, (mrj'e sabq).
- (36) Alshly, abw alqasm 'ebd alrhmn bn 'ebd allh. nta'ej alfkr fy alnhw, s52, (mrj'e sabq).
- (37) Alsamra'ey, ebrahym. alf'el: zmanh wabnyth. d.t, bghdad: mtb'eh al'eany, 1966m, s32.
- (38) Almhyry, 'ebd alqadr. lm a'erb alf'el almdar'e. s18, (mrj'e sabq).
- (39) Almkhzwmy, mhdyy. fy alnhw al'erby nqd wtwjyh. t2, byrwt: dar alra'ed al'erby, 1986m, s157.
- (40) Lyth, hsn mhmd. aldlalh alzmnyh lsyghh alf'el almdar'e fy allghat alsamyh, (drash lghwyh mqarnh). mjllh almwrd, wzarh althqafh al'eraqyh, mjld 39, al'edd 2, 2012m, s112.
- (41) Almkhzwmy, mhdyy. fy alnhw al'erby nqd wtwjyh, s157, (mrj'e sabq).
- (42) Hbyb, 'eysa slyman. e'erab alf'el. mjllh allsan al'erby, al'edd 30, 1988m, s63.
- (43) Albhlh, 'ebd alkrym. e'erab alf'el almdar'e wbnah'eh byn alnhah alqdma' walmhdthyn. mjllh jam'eh dmar lldrasat walbhwth, al'edd 10, 2009m, d.t.
- (44) Khlyfh, mhmd najy hsn. zmn alf'el wzmn alsfh. mjllh abhath lsanyh, al'edd 29, 2011m, s114.
- (45) Abn hsham, 'ebd allh bn ywsf. mghny allbyb 'en ktaw ala'earyb, s367, (mrj'e sabq).
- (46) Alastrabady, alrady. shrh alkafyh, 4/83, (mrj'e sabq).
- (47) Abn hsham, 'ebd allh bn ywsf. mghny allbyb 'en ktaw ala'earyb, s367, (mrj'e sabq).
- (48) Almtlby, malk. alzmn wallghh. d.t, alqahrh: alhy'eh almsryh al'eamh llktb, 1986m, s307-309.
- (49) Astythy, smyr. allsanyat. t2, erbd: 'ealm alktb alhdyth, 2008m, s156.
- (50) Alsyrify, abw s'eyd alhsn bn 'ebd allh. shrh ktaw sybwyh. thqyq: ahmd hsn mhdly, w'ely syd 'ely, t1, byrwt: dar alktb al'elmyh, 2008m, 1/15.
- (51) Qwqzh, mhmd hsn. aldlalh alzmnyh llasma' fy allghh al'erbyh. mjllh drasat al'elwm alensanyh walajtma'eyh, aljam'eh alardnyh, mjld 42, al'edd 1, 2015m, s15.
- (52) Tmam, hsan. allghh al'erbyh m'enaha wmbnaha. d.t, aldar albyda': dar althqafh, 1994m, s254.
- (53) Alsyrify, abw s'eyd alhsn bn 'ebd allh. shrh ktaw sybwyh, 1/15, (mrj'e sabq).
- (54) Tmam, hsan. allghh al'erbyh m'enaha wmbnaha, s254, (mrj'e sabq).
- (55) Qwqzh, mhmd hsn. aldlalh alzmnyh llasma' fy allghh al'erbyh, s15, (mrj'e sabq).
- (56) Abn y'eysh. shrh almfsll, 4/204, (mrj'e sabq).
- (57) Sybwyh, 'emrw bn 'ethman. alktab, 1/136, (mrj'e sabq).
- (58) Alsyywy, jllal aldyn. hm'e alhwam'e fy shrh jm'e aljwam'e, 1/322, (mrj'e sabq).
- (59) Almbard, abw al'ebas. almqtdb. thqyq: mhmd 'ebd alkhalq 'ezymh, t2, byrwt: 'ealm alktb, 1979m, 4/351.
- (60) Abn alsraj, abw bkr mhmd bn alsry bn shl alnhwy.